جدد موقف الكويت الثابت والداعم للقضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في قيام دولته المستقلة وانسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة

مجلس الوزراء اعتمد الحسابات الختامية لمالية الدولة وجهات حكومية

عقد مجلس الوزراء اجتماعه الأسبوعي صباح أمس في قاعة مجلس الوزراء في قصر بيان برئاسة رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد، وبعد الاجتماع صرح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله بما يلي:

استمع مجلس الوزراء في مستهل اجتماعه إلى شرح قدمه رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد حول نتائج زيارة وزير خارجية جمهورية مصر العربية الشقيقة سامح شكري والوفد المرافق له للبلاد والتي جاءت في إطار العلاقات الأخوية الطيبة القائمة بين البلدين الشقيقين والتي جرى خلالها بحث التطورات التي تشهدها المنطقة، كما شرح للمجلس أيضا نتائج زيارة وزير خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية محمد جواد ظريف، وأطلع المجلس على فحوى المحادثات الإيجابية التي جرت خلال هذه الزيارة والتي تناولت المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية بالإضافة إلى استعراض وتبادل وجهات النظر حول السبل والمساعي الهادفة لإرساء دعائم وأسس ثابتة وواضحة لدعم المقومات اللازمة لتهيئة أجواء لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة ودفع جهود التنمية في دول المنطقة. وأضاف العبدالله أن مجلس الوزراء اطلع على توصيات لجنة الشؤون الاقتصادية بشأن مشاريع قوانين باعتماد الحسابات الختامية للمؤسسات ذات الميزانيات المستقلة عن السنة المالية 2015/2014 لعدد من الجهات الحكومية. وقرر مجلس الوزراء الموافقة على مشاريع القوانين ورفعها إلى صاحب السمو، تمهيدا لإحالتها إلى مجلس الأمة.

ثم اطلع مجلس الوزراء على توصية لجنة الشؤون الاقتصادية بشأن مشروع قانون باعتماد الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة عن السنة المالية 2015/2014 وقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون ورفعه لصاحب السمو الأمير تمهيدا لإحالته إلى مجلس الأمة.

كما استعرض المجلس التقرير السنوي الـ 43 للبنك المركزي للسنة المالية 2015/2014 والذي تناول أهم التطورات النقدية والمصرفية التي شهدها الاقتصاد الكويتي خلال السنة المالية 2015/2014 وما قام به البنك المركزي من إجراءات وعمليات في مختلف المجالات المتعلقة بالشؤون النقدية والمصرفية خلال السنة المالية المذكورة من خلال إدارته ومتابعته بما في ذلك جهود البنك المركزي في مجال دوره الرقابي على وحدات الجهاز المصرفي والمالي والمحلي.

هذا وتناول التقرير كذلك ما ترتب على الجهود التي بذلت من قبل بنك الكويت المركزي لمواكبة التطورات في أعمال البنوك المركزية العالمية من جميع المجالات، في ضوء التطورات التكنولوجية وتجارب البنوك المركزية في مجال الأوراق النقدية، وانطلاقا من المسؤوليات المنوطة به في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته وطرح إصدار جديد لجميع فئات أوراق النقد ليحل محل الإصدار الخامس الصادر منذ نحو 20 عاما للاستفادة من تلك التطورات في مجال تعزيز العلامات والمواصفات الأمنية وجودة أوراق النقد. كما ذكر التقرير جهود بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2015/2014 والتي تركزت حول مواصلة العمل على ترسيخ دعائم الاستقرار النقدي والاستقرار المالي في الكويت من خلال رسم وتنفيذ السياسة النقدية وتطوير أساليب الرقابة والأشراف على وحدات الجهاز المصرفي والمالي لتعزيز دعامات النمو الاقتصادي في البلاد وترسيخ الأجواء الداعمة لكفاءة عمل وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي والعمل على تطوير خدمات البنوك على إدارة المخاطر ومقاومة الصدمات والظروف الصعبة الضاغطة.

ثم بحث المجلس الشؤون السياسية في ضوء التقارير المتعلقة بمجمل التطورات الراهنة في الساحة السياسية على الصعيدين العربي والدولي.

وأشاد مجلس الوزراء بالجهود الطيبة التي قامت بها مملكة البحرين الشقيقة والتي أسفرت عن إحباط محاولة لتهريب أسلحة ومتفجرات تستهدف زعزعة الأمن والاستقرار في المملكة، مؤكدا ضرورة تنسيق الجهود الجادة لمواجهة الإرهاب على مختلف الأصعدة والمستويات لتفويت الفرصة على كل من يستهدف أمن دول مجلس التعاون الخليجي وضمان امنها واستقرارها.

هذا وقد أدانت الكويت بشدة قيام قوات من الجيش الإسرائيلي ومجموعات من المستوطنين المتطرفين باقتحام المسجد الأقصى المبارك امس الأول والاعتداء على المصلين. وإذ يؤكد مجلس الوزراء إدانته لهذه الممارسات الاستفزازية التي تمثل اعتداء مرفوضا وإيذاء بالغا لكل مشاعر المسلمين وتعد خرقا شديدا وانتهاكا صارخا للقوانين والمواثيق الدولية وتتنافى تماما مع مبادئ الأديان والشرائع السماوية التي تجرم المساس بالمقدسات الدينية وتؤكد على صونها وحمايتها. واذ يجدد مجلس الوزراء موقف الكويت الثابت والداعم للقضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في قيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية والانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967 طبقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

الصالح: 2,7 مليار عجزاً بالسنة المالية المنتهية لأول مرة منذ 16 عاماً.. وعجز «الحالية» أكبر

أعلن نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح ان البيانات النهائية التي أظهرها الحساب الختامي للادارة المالية للدولة عن السنة المالية 2015/2014 والمنتهية في 2015/3/31 أظهرت عجزا فعليا قدره 2,721 مليار دينار يعد الأول منذ السنة المالية 1999/1998.

وقال الصالح لـ «كونا»: ان تلك البيانات التي أقرها مجلس الوزراء أمس أظهرت ذلك العجز الفعلي الذي يعكس التراجع الواضح لأسعار النفط الخام ومن ثم تراجع الإيرادات النفطية التي تمثل أهم بنود الإيرادات العامة للدولة.

وتوقع أن تشهد السنة المالية 2016/2015 عجزا أكبر في ضوء استمرار التراجع الحالي لأسعار النفط، مضيفا انه بهذا الشكل يمثل العجز المالي للحكومة نحو 5,6٪ من الناتج المحلي الإجمالي تقريبا «وهي نسبة مرتفعة نسبيا يتوقع أن تتصاعد على نحو أكبر في العام المقبل».

وعن تفاصيل الحساب الختامي للسنة المالية 2015/2014 أوضح ان البيانات النهائية اشارت إلى أن إجمالي الإيرادات الفعلية بلغ 24,926 مليار دينار مقارنة بنحو 31,811 مليار دينار في السنة المالية 2014/2013. وذكر ان ذلك يعني تراجع إجمالي الإيرادات بنسبة 21,6٪ عازيا هذا التراجع بصورة أساسية الى انخفاض الإيرادات النفطية إلى 22,502 مليار دينار مقارنة بنحو 29,292 مليار دينار في السنة المالية السابقة أي بتراجع نسبته 23,2٪. وقال ان الإيرادات النفطية مثلت ما نسبته 90,3 ٪ من إجمالي الإيرادات مقارنة بنسبة 92,1٪ في السنة المالية السابقة. واضاف ان نسبة الإيرادات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي تراجعت من 58,7٪ في السنة المالية 2014/2013 إلى 46,3٪ فقط في السنة المالية 2015/2014. وأفاد بأنه على الرغم من تراجع إجمالي الإيرادات فإن إجمالي الانفاق العام استمر في النمو بالسنة المالية 2015/2014 حيث أشارت البيانات النهائية إلى أن إجمالي الإنفاق العام للدولة بلغ نحو 21,415 مليار دينار مقارنة بنحو 18,903 مليار دينار في السنة المالية السابقة أي بنسبة زيادة قدرها 13,3٪ عن إجمالي الإنفاق في السنة المالية 2014/2013.

واضاف انه بهذا الشكل تتزايد نسبة الإنفاق العالم إلى الناتج المحلي الإجمالي من 37,9٪ في السنة المالية 2014/2013 إلى 44٪ في السنة المالية 2015/2014 وذلك على الرغم من التراجع الحاد لنسبة الإيرادات إلى الناتج. وعن تفاصيل إجمالي الإنفاق أوضح الوزير الصالح ان إجمالي ما تم صرفه على الباب الأول (المرتبات) بلغ 5,303 مليارات دينار مقارنة بنحو 5,038 مليارات دينار في السنة المالية السابقة أي بنسبة نمو بلغت 5,3٪.

وقال انه بالنسبة للانفاق على الباب الثاني (المستلزمات السلعية والخدمات) فقد بلغ إجمالي ما تم صرفه على هذا الباب 3,026 مليارات دينار وذلك مقارنة بنحو 3,219 مليارات دينار في السنة المالية السابقة أي بتراجع نسبته 6٪ وهو ما يعكس بشكل أساسي أثر تراجع أسعار النفط ومن ثم المبالغ المخصصة لتوليد الكهرباء والماء وتكلفة دعم المحروقات. وعن الإنفاق على الباب الثالث (وسائل النقل والمعدات والتجهيزات) ذكر ان إجمالي ما تم صرفه على هذا الباب بلغ 197,2 مليون دينار مقارنة بإنفاق قدره 209,3 ملايين دينار في السنة المالية السابقة أي بتراجع نسبته 5,8٪ عن الانفاق في السنة المالية السابقة. وأفاد الوزير الصالح بأن إجمالي الإنفاق على الباب الرابع (المشاريع الانشائية والصيانة والاستملاكات العامة) بلغ 1,662 مليار دينار مقارنة بإنفاق قدره 1,530 مليون دينار في السنة المالية السابقة وهو ما يعني تزايد الانفاق الاستثماري الحكومي بنسبة 8,6٪ عن السنة المالية السابقة. وقال ان أعلى نسب النمو في الانفاق العام تحققت في الإنفاق على الباب الخامس (المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية) وهي 11,227 مليار دينار مقارنة بما تم إنفاقه في السنة المالية السابقة والبالغ 8,906 مليارات دينار أي بنسبة نمو قدرها 26,1٪ عن السنة المالية 2014/2013.

جدول حرف "أ" تحليل "الإيرادات - المصروفات - فائض الميزانية"

ايرادات السنة المالية		مصروفات السنة المالية		
2015/2014	البيان	2014/2013	البيان	2015/2014
22,501,616,545,945	ايرادات نفطية	29,291,889,403,121	المرتبات	5,303,189,532,718
100,331,537,383	الضرائب على صافي الدخل والأرباح	86,969,853,199	المستلزمات السلعية والخدمات	3,025,826,257,329
21,365,107,470	الضرائب والرسوم على الممتلكات	20,975,925,958	وسائل النقل والمعدات والتجهيزات	197,204,787,825
7,714,616,721	الضرائب والرسوم على السلع والخدمات	4,623,440,571	المشاريع الانشائية والصيانة والاستملاكات العامة	1,662,126,793,954
290,588,922,094	الضرائب والرسوم على التجارة والمعاملات الدولية	275,881,352,381	المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية	11,227,111,884,660
822,611,595,365	ايرادات الخدمات	703,240,333,065		
1,180,520,935,258	الايرادات والرسوم المتنوعة	1,402,693,399,825		
1,119,345,110	الايرادات الرأسمالية	25,148,748,723		
24,925,868,605,346	جملة الايرادات	31,811,422,456,843	جملة المصروفات	21,415,459,256,486
			زيادة الايرادات عن المصروفات	3,510,409,348,860
24,925,868,605,346	الجملة	31,811,422,456,843	الجملة	24,925,868,605,346

جدول حرف "ب" مقارنة المصروفات والمخصصات بالإيرادات للحساب الختامي عن السنة المالية 2015/2014

الايرادات			المصروفات والمخصصات		
2015/2014	البيان	2014/2013	2015/2014	البيان	2014/2013
24,925,868,605,346	اجمالي ايرادات الوزارات والادارات الحكومية	31,811,422,456,843	2,492,586,860,535	احتياطي الأجيال القادمة:	3,181,142,245,684
			3,738,880,290,802	أ- 10٪ النسبة من قانون رقم 106 لسنة 1976.	4,771,713,368,526
			21,415,459,256,486	ب- 15٪ مبلغ اضافي من مرسوم بقانون رقم 92 لسنة 2014.	18,903,305,806,250
			2,721,057,802,477-	اجمالي مصروفات الوزارات والادارات الحكومية	4,955,261,036,382
				زيادة / نقص الايرادات عن المصروفات والمخصصات	
24,925,868,605,346	الجملة	31,811,422,456,843	24,925,868,605,346	الجملة	31,811,422,456,843

وزير المالية قدم بلاغا لـ «مكافحة الفساد» عن شبهات استغلال نفوذ في «الجمارك»

أعلن نائب رئيس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح عن تقديمه بلاغا لهيئة مكافحة الفساد حول وجود شبهات استغلال نفوذ في الإدارة العامة للجمارك بحسب ما صرح به النائب د. عبدالله الطريجي. وقال الوزير أنس الصالح في بيان صحافي إن النائب د.عبدالله الطريجي أفاد بأن رد الإدارة العامة الجمارك المقدم لوزير المالية حول أسئلته البرلمانية بشأن ملابسات هروب إحدى الشاحنات من ميناء الشويخ، تضمن «تزوير الحقائق والبعد عن المصداقية ومحاولة الهروب من المسؤولين وحماية للمهربين وبعض الفاسدين من رجال الجمارك».

وبين الصالح أن تصريح النائب الطريجي تضمن توجيه شبهة استغلال نفوذ وهي الجرائم المنصوص عليها في المادة 22 بند 2 في المرسوم بقانون رقم 24 لسنة 2012 بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد. وأشار إلى أن البلاغ المقدم لهيئة مكافحة الفساد للتحقق فيما ورد في مقال النائب الطريجي واتخاذ الإجراءات القانونية التي أوكلها مرسوم إنشاء الهيئة، مؤكدا في الوقت ذاته حرصه على حماية المصالح العامة للدولة من أي تجاوزات وحالات استغلال نفوذ للمناصب القيادية والوظيفية، مشددا على ضرورة تعاون جميع الأطراف المعنية في هذا التحقيق مع هيئة مكافحة الفساد لكشف الحقائق. على صعيد آخر، أعلن الوزير أنس الصالح أن لجنة تحقيق في معاملات شركة مملوكة لأحد منتسبي الإدارة العامة للجمارك انتهت من تقريرها ورفعت توصيتها بإحالة الشركة الى النيابة العامة لوجود شبهة تهرب جمركي بناء على التقرير، وهذا ما تم فعلا والتقرير الآن في عهدة النيابة العامة.